

في تقرير قدم إلى اجتماع اللجنة العليا لمعالجة آثار الفتنة بصعدة وحرف سفيان برئاسة رئيس الوزراء:

صندوق الإعمار تمكن من تنفيذ 33 مشروعاً تنموياً في صعدة

صنعاء / سبأ :



د. مجور يترأس اجتماع اللجنة العليا لمعالجة آثار الفتنة في محافظة صعدة وحرف سفيان

ناقشت اللجنة العليا لمعالجة آثار الفتنة في محافظة صعدة وحرف سفيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور تقرير الحصر الأولي للأضرار الناتجة عن أحداث فتنة التمرد والإرهاب في مديريات صعدة وحرف سفيان المقدم من المدير التنفيذي لصندوق إعمار محافظة صعدة بالتنسيق مع محافظي صعدة وعمران. وتناول التقرير حجم الأضرار التي لحقت بالمنشآت العامة والخاصة في العديد من المناطق.. موضحاً أن هناك الكثير من المناطق التي يتم التحضير لحصر حجم الأضرار فيها من قبل الصندوق.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي عدد المنازل المتضررة وفقاً لهذا المسح الأولي يبلغ 5 آلاف و26 منزلاً وماوى، منها 1699 تهدمت كلياً و1973 جزئياً و1354 بحاجة إلى ترميم، إضافة إلى 407 منشأة خاصة أخرى.. مبيناً أن المنشآت العامة التي تضررت وصل عددها إلى نحو 150 منشأة ما بين مدرسة ومركز صحي ومستشفى وأقسام شرطة ومحكمة وإرشاد زراعي، فضلاً عن 100 مسجد و70 منشأة عامة في مجالات أخرى، في حين وصل عدد المنشآت المتضررة في بعض مناطق حرف سفيان إلى 404 منشأة منها 377 منزلاً.

وتطرق التقرير إلى النسب المئوية في الحصر الأولي الحالي للأضرار الناجمة عن حرب الفتنة الأخيرة مقارنة بالحصر السابق على مستوى محافظة صعدة.. مبيناً أن نسبة التدهم الكلي في المنشآت العامة التي شملتها عملية الحصر الحالية هي 36 بالمائة مقارنة بـ 9 بالمائة والجزئي 33 بالمائة مقارنة بـ 24 بالمائة في الحصر السابق.

في حين انخفضت نسبة المنشآت التي بحاجة إلى ترميم إلى أكثر من النصف لتصل إلى 31 بالمائة مقارنة بـ 67 بالمائة وذلك من إجمالي حجم الأضرار.

واستعرض التقرير مجمل الأعمال التي نفذها الصندوق في مجال إعادة الإعمار قبل الحرب الأخيرة في مجال المنشآت العامة.. مؤكداً أن الصندوق تمكن من تنفيذ وإستلام 33 مشروعاً تنموياً في محافظة صعدة بكلفة إجمالية 365 مليوناً و45 ألفاً و875 ريالاً، إضافة إلى 13 مشروعاً تحت التنفيذ تراوحت نسبة الإنجاز فيها ما بين 50-80 بالمائة.

ولفت التقرير إلى أن إجمالي المنازل التي تم إعادة إعمارها بصورة كاملة خلال الفترة نفسها وصل إلى 1355 منزلاً إضافة إلى 1084 منزلاً كانت قيد التنفيذ وذلك بكلفة إجمالية 979 مليون و385 ألفاً و667 ريالاً من إجمالي القيمة النهائية للعقود البالغ قيمتها ملياراً و610 ملايين و234

5 آلاف و26 منزلاً متضرراً منها 1699 تهدمت كلياً 150 منشأة عامة متضررة بين مدرسة ومركز صحي ومستشفى وأقسام شرطة إجمالي المنازل التي تم إعادة إعمارها بصورة كاملة وصل إلى (1355)

كامل ومن ثم تحديد المتطلبات الحقيقية لرحلة إعادة إعمار مدمرتة حرب فتنة التمرد والتخريب والإرهاب في مختلف مناطق صعدة وحرف سفيان. وأكدت اللجنة الدور الرئيسي للصندوق في التنفيذ والإشراف على مجمل الجوانب والمشاريع المتعلقة بعملية إعادة الإعمار. وكانت اللجنة العليا قد اطلعت على محضر اجتماعها السابق وأقرته.

التأكيد على أهمية استكمال عملية تواجدها السلطات المحلية بصورة جماعية في مختلف المديريات المتضررة لإفساح المجال أمام مواصلة برنامج إعادة الإعمار. واختصاصية ملتزمة. والتعاون الدولي والمدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار صعدة بالتواصل مع البنك الدولي بشأن إعداد الدراسة المتكاملة حول حجم الأضرار بشكل

ألفاً و554 ريالاً. فيما بلغ عدد المزارع المنجزة وتحت التنفيذ خلال ذات الفترة من قبل الصندوق 90 مزرعة منها 23 تم إنجاز العمل فيها و66 مزرعة كانت قيد التنفيذ وذلك بمبلغ إجمالي 34 مليوناً و220 ألف ريال. وعبرت اللجنة عن تقديرها لجهود الصندوق في إعداد هذا الحصر الأولي لحجم الأضرار بالتعاون مع محافظي صعدة وعمران.. وجدد الصندوق

حضر حفل تكريم أفضل (20) شركة تجارية للعام 2009 م .. رئيس الوزراء:

المشاريع الاستثمارية أهم ركائز النماء والازدهار تقديم التسهيلات والمزايا المشجعة للمستثمرين سينقلنا إلى مصاف المجتمعات المنتجة



جانب من الحضور



..ويلقى كلمته في حفل التكريم



رئيس الوزراء أثناء التكريم

إيجابية عن الاستثمار في اليمن. من جانبه أشار رئيس مجلس إدارة مؤسسة المستثمر للحصافة عبد القوي العديني إلى أن مؤسسة «المستثمر للحصافة» تعمل على تجسيد أهمية الحصافة المتخصصة ودورها المتميز من خلال إصداراتها التي أحدثت نقلة حضورية في فضاءات الإعلام الاقتصادي وتسهم بفاعلية بالترويج الأمثل للفرص التي تتمتع بها اليمن، وهو «ما يجسد الشراكة الحقيقية والعملية بين القطاعين الحكومي والخاص».

وقال «إن دعوتنا لكم اليوم هو للاطلاع على الفكرة الجديدة التي تسعى إليها المؤسسة لموادقة تقنيات الإعلام الفضائي السمعي والبصري والصحافة التلفزيونية الحديثة لنجعل مستقبل الاستثمار في اليمن يحقق أوسع انتشار عبر فكرة إنتاج برنامج المستثمر T.Y الذي نأمل أن يحظى بدعمكم وتفاعلكم لنفتح به آفاق استثمارية واسعة».

إلى ذلك أكد الرئيس التنفيذي لشركة (إم تي إن) يمن لهاتف النقال رائد احمد في كلمة الشركة الفائزة أن هذا التكريم ليس تكريماً للشركات أو المشاريع الفائزة بل تكريم للعامل الناجح والأداء المتميز في أي مكان. وأشار إلى أهمية وجود إعلام اقتصادي متميز يشجع على إيجاد خدمات متميزة ومنافسة شريفة بين الشركات لتقوم بواجبها نحو المجتمع. وثمن ما تقوم به الحكومة اليمنية من دعم للشركات العاملة في اليمن ومنها شركة (إم تي إن) يمن، وما يمثله هذا الدعم من أهمية في تحفيز الابتكار والعطاء المتميز.

وفي ختام الحفل كرم رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور الشركات الفائزة والشخصيات والإعلاميين المهتمين بالشؤون الاقتصادية في اليمن. حضر الفعالية عدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والسلك الدبلوماسي المعتمدين لدى اليمن.

وأعرب في ختام كلمته عن تهنئه للشركات والمؤسسات التي حققت جدارة الامتياز بجائزة الاستثمار و كل القائمين على هذه الجائزة، متمنياً مزيداً من المبادرات الخلاقة التي تخدم التنافس الشريف والعملية التنموية.

وكان رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار ألقى كلمة أشار فيها إلى الاحتفال يمثل احتفالاً بالجودة وحسن الأداء، مؤكداً أهمية وجود صحافة اختصاصية ملتزمة.

وقال «نحن نفخر بأنه أصبح لدينا صحافة اقتصادية حديثة تتميز في تخصصها وتنوعها شكلاً ومضمونها وصياغة واحترافية وإخراجاً مميزاً تواكب كل التطورات التنموية والاقتصادية في اليمن».

وأضاف «نؤكد أهمية الدور الفعال للإعلام الذي تحتاجه الدولة والمجتمع لأن الاستثمار الناجح لا يولد في بيئة خاملة ما لم يلب اهتمام الدولة به ويشعر بقوة المفلسين، وليساعدنا على تطوير مواصفات التنافس الجاد وبناء قاعدة معلوماتية متكاملة عن أفضل الشركات لتكون شواهد حية على نجاحات الاستثمار في اليمن وترويجاً للفرص الاستثمارية الناجحة.

وبين أنه رغم الظروف التي مرت بها اليمن إلا أنها لم تتأثر بالأزمة العالمية ولم يتأثر المستثمر أو الاستثمارات القائمة في اليمن، ولم تتوقف عجلة التطور والتنمية.

ولفت العطار إلى أن مسؤولية هيئة الاستثمار تقتضي مساندة كل الأفكار الخلاقة ومساعدة المشاريع الطموحة، ولعل هذه المبادرات التقييمية والتكريبية والتي تساندنا في تأسيس معايير حقيقية للمنافسة وتوفير قاعدة بيانات موثقة عن الشركات الأفضل بما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

وأشاد بجهود مؤسسة المستثمر في استمرار نشاطها الصحفي المتنوع وحيوية التنافس التي حافظت عليه الجائزة بين المستثمرين لتعكس انطباعات

وقال رئيس الوزراء «إن تقديم التسهيلات والمزايا المشجعة والفرص النادرة للساميل الوطنية وكافة المستثمرين ستمكننا من الانتقال بمجتمعنا من بؤرة التراخي والتواكل إلى مصاف المجتمعات المنتجة، المتمسكة بالتوازن والإكتفاء الذاتي».

وأضاف «كما تعمل تلك التسهيلات على صنع تحولات ملموسة في خارطة التبادل التجاري تقلب موازين المدفوعات ومعادلات الميزان التجاري لتجعل من اليمن رقماً مهماً في اقتصاديات السوق إقليمياً ودولياً، معتبراً ذلك طموحاً مشروعاً يمكننا تحقيقه طالما توفرت النيات الجادة التي تعزز التفاهم الإيجابي بين الدولة والقطاع الخاص، لترسيخ نموذج حضاري للشراكة الفاعلة، نلتزم به معاً في كافة المراحل.

وتابع الدكتور مجور قائلاً «إن الكيانات والتكتلات الاستثمارية الكبيرة التي يتسم بها حاضرتنا لا تفرض بقاءها وقوتها بحجم شركاتها وشراكاتها أو أرقام رساميلها الضخمة فحسب، بل بمدى ريادتها في إنتاج الأفكار الخلاقة وابتكاراتها الجديدة ومستوى التميز والتنوع في خدماتها، بما تسجله من أرقام مضنية في حياة مجتمعاتها.

وقال «كما تفرح ببقائها أيضاً بمدى انتقالها على العالم وانتشارها في الأرجاء القريبة والقصية وما تتمتع به من روح الططلع، ورغبة أصيلة للانطلاق والانفتاح التي تدفعها لتقديم مبادرات رائدة، واجترأ تحديات صعبة وخوض مغامرات قد تبدو محفوفة بالمخاطر».

وأضاف «لكنها تدعو محفوفة بالنجاحات المدروسة والنتائج المضمرة المخطط لها بعناية إذا ما امتلكت عقلية منفتحة وإدارة حديثة تتمكن بها أن تصنع من التحدي منصة انطلاق نحو الفرادة لتطبع في صميم الحضارة الجديدة بصمة مميزة تعود عليها وعلى مجتمعاتها بمنافع ليس لها حدود، وهو ما نتطلع إلى رؤيته، يتعزز في الواقع الاستثماري محلياً وعربياً».

صنعاء / سبأ : أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن المشاريع الاستثمارية تعتبر أهم ركائز النماء والازدهار والدعم القوي التي يستند عليها في الارتقاء بمستوى الخدمات المجتمعية والإسهامات الاجتماعية التي لا تتوقف عند طموحات القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ولا تنتهي عند حدود حماية البيئة والمجتمع وسلامتهما من كل مكروه وإنما تتعدى ذلك إلى الارتقاء بسبعة اليمن في مواصفات الإنتاج الجيد الملتزم بالجودة العالية والعالمية والوصول بالصناعة الوطنية إلى أوسع فضاءات المنافسة الخارجية.

وأضاف الدكتور مجور في حفل تكريم أفضل 20 شركة تجارية للعام 2009م والذي نظمه مؤسسة المستثمر للحصافة أمس بصنعاء: «أن الدولة عند تقديمها كافة التسهيلات والمزايا المشجعة والفرص النادرة للساميل الوطنية وكافة المستثمرين تسعى إلى الوصول بمشاريعهم إلى شاطئ الأمان والتحليل بها في فضاءات النجاح وتحقيق أكبر قدر من المنافع لمصلحة المشاريع الاستثمارية بغية أن تكون في مصلحتها مصلحة عليا للوطن ومكسب كبير من مكاسب المجتمع والبلد الذي ينظر منهم الكثير ويعول عليهم أن يكونوا الذراع الأقوى لرفع الاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية لخدمة قضايا التنمية».

ولفت رئيس الوزراء إلى أهمية أن تعكس جدوى هذه الاحتفالية والمبادرة الإعلامية والاستثمارية على مجمل الحراك الاستثماري والإنتاجي في عموم الوطن.

وأعتبر هذا النوع من العمل التقييمي المسؤول لنشاطات استثمارية حيوية تصل إلى كل بيت وتنتشر في معظم أرجاء الوطن يعزز من ثقة جمهور المستهلكين بأن المنتج الوطني يتم وفق معايير عمل دقيقة ومواصفات إنتاج عالية وينمي الشعور لديهم بأن حياتهم في أيديهم.